مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (2) الجزء (2) السنة (2023) ، (103-128) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية المتعلقة بمجال حماية الأراضي بين مزارعي محافظة كفرالشيخ

صلاح محمد عبدالغني أبوجناح ،سعيد عباس محمد رشاد ،محمد أبوالفتوح السلسيلي
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة بنها

الملخص

استهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية بين مزارعي محافظة كفرالشيخ، وذلك من خلال التعرف علي المتغيرات الشخصية والاجتماعية والنفسية والاتصالية المميزة للمهندسين المبحوثين، وتحديد العلاقة الارتباطية بين كفاءة نشر التشريعات الزراعية وبين المتغيرات المستقلة المؤثرة عليها، وآخيرًا تحديد نسب إسهام تلك المتغيرات المستقلة ذات العلاقة المعنوية بكفاءة نشر التشريعات الزراعية.

وقد تم جمع البيانات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ عن طريق الإستبيان بالمقابلة الشخصية لعينة عشوائية منتظمة من المهندسين الزراعيين بمركز محافظة كفرالشيخ تم تحديدها بإستخدام معادلة كريسجي ومرجان، بلغ قوامها ١٨٠ مهندسًا زراعيًا، وبعد المعالجة الكمية للبيانات تم الإعتماد علي العرض الجدولى، والتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعاملات الارتباط البسيط لبيرسون، والتحليل الانحداري المتعدد التدريجي لعرض البيانات وتحليلها.

وأشارت أهم النتائج إلي:

- أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٧٠,٥٦% كانت درجة كفاءتهم في نشر التشريعات الخاصة بحماية الأراضي الزراعية منخفضة إلي متوسطة.
- وجود علاقة ارتباطية طردية ثبت معنويتها إحصائيا بين الدرجات المعبرة عن كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية وبين عشرة فقط من المتغيرات المستقلة المدروسة.
- أن نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة مجتمعة معاً في تفسير القدرة التنبؤية للمتغير التابع كانت ٥٠,٨%، وبناء على نتائج البحث تم صياغة بعض المقترحات فى صورة فوائد تطبيقية لرفعها إلى متخذى القرار.

الكلمات الدالة: التشريعات الزراعية، كفاءة النشر، المهندسين الزراعيين، مجال حماية الأراضي الزراعية، محافظة كفر الشيخ.

المقدمة:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في البنيان الاقتصادي المصري، وواحداً من أهم القطاعات الإنتاجية الذي تعتمد عليه نسبة عالية من سكان مصر كمصدر دخل ومعيشة وفي توفير أكبر قدر من الغذاء والكساء، إلى جانب مساهمته الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي المصري، وتوفير الكثير من

المواد الخام لبعض قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى والتي تقوم عليها الكثير من الصناعات كالصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وغيرها، كما تمثل قيمة الإنتاج الزراعي المصري حوالي ٥,١٣% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل قيمة الصادرات الزراعية المصرية حوالي ١٥% من إجمالي قيمة الصادرات الكلية المصرية، وتمثل حجم العمالة الزراعية حوالي ٢٧% من إجمالي العمالة القومية المصرية، ويمثل عدد السكان المرتبطين بالقطاع الزراعي حوالي ٤٠% من عدد السكان المصريين، وتمثل قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي حوالي ٣,٢٠% من إجمالي قيمة الاستثمارات الثابتة القومية المصرية، وتمثل قيمة الأجور الزراعية حوالي ١٥% من إجمالي قيمة الأجور القومية المصرية، وذلك في متوسط الفترة (٢٠١٨/ ٢٠١٩ – ٢٠١٩/ ٢٠٢٠) (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠**).

وترتكز تنمية وتطوير القطاع الزراعي المصري على محورين رئيسين هما: التوسع الزراعي الأفقي (زيادة المتاح من الموارد الاقتصادية الزراعية متمثلة في إضافة أراضي زراعية جديدة تتوافر لها مياه الري)، والتوسع الزراعي الرأسي (رفع كفاءة استخدام المتاح من الموارد الاقتصادية الزراعية من خلال التوسع في استخدام وتطبيق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في الزراعة المصرية).

ويقصد بالتنمية الزراعية المستدامة تحقيق أقصى وفاق ممكن بين التنمية الزراعية والبيئة الزراعية وتقليل التعارض بينهما إلى أدنى قدر ممكن، وقد تضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية للقرن الواحد والعشرين سياسة زراعية بيئية تستهدف المحافظة على البيئة ومواردها الاقتصادية والتي من أهمها الموارد الأرضية والموارد المائية، كما تشير التنمية الزراعية المستدامة أو المتواصلة إلى عملية التنمية التي تستهدف تحويل الزراعة إلى نظام زراعي متواصل وذلك بغرض تحقيق زيادة متواصلة في الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة (**وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩**).

ولقد حققت إستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر زيادات جوهرية في إنتاج الكثير من محاصيل الحبوب والخضر والفاكهة نتيجة استخدام التكنولوجيا الزراعية والتوسع في استصلاح الأراضي الجديدة، إلا أنه مازالت تواجه التنمية الزراعية في مصر حالياً الكثير من التحديات المحلية والإقليمية والدولية، وتنعكس آثار تلك التحديات على كفاءة أداء القطاع الزراعي وعلى مكانته في الاقتصاد القومي المصري، وتتمثل التحديات المحلية في انخفاض معدل نمو الإنتاج الزراعي عن معدل نمو الاستهلاك القومي من محاصيل الغذاء الرئيسية كالحبوب والبقول والزيوت النباتية والسكر نتيجة للزيادة المستمرة والرهيبة في عدد السكان بمعدلات عالية وتحسن مستوى الدخول، وأمر هذا شأنه وتلك هي طبيعته يجعل من تنمية القطاع الزراعي المصري وبمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني أمراً ضرورياً وحتمياً نظراً لما تمثله التنمية الزراعية من أثر وتأثير بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وما يترتب عليه من أسباب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد، أيضاً من التحديات المحلية استمرار التعدي على الأراضي الزراعية بالتجريف والتبوير والبناء وأثر ذلك السلبي على الإنتاج الزراعي، كذلك

انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، والزيادة في كمية واردات السلع الغذائية الرئيسية لسد الفجوة الغذائية في تلك السلع، وتتمثل التحديات الإقليمية في عدم استقرار المنطقة العربية والتي تمثل السوق الرئيسي للسلع الزراعية المصرية والعمالة الزراعية **(فواز، وعبداللطيف، ٢٠١٥)**.

ويعتبر توفير إحتياجات المجتمع المصري من السلع الغذائية الإستراتيجية من التحديات التي تواجه الدولة، ويتوقف مدى توفير وإشباع رغبات أفراد مجتمع معين على مقدار ما يحوزه أفراد هذا المجتمع من الموارد كماً ونوعاً، ومن ثم تأتى أهمية موردي الأرض والمياه حيث أنهما من العناصر الأساسية للإنتاج الزراعي، فلا يمكن وجود زراعة وإنتاج زراعي بدونهما، وأي تدهور أو انخفاض في المتاح منهما كميًا أو نوعيًا يؤثر بلا شك على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما يترتب عليه حدوث مشكلة غذائية بالمجتمع تنشأ نتيجة عدم قدرة الإنتاج المحلى للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء، الأمر الذي يؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع **(عطاالله وآخرون، ٢٠١٨)**.

وتعد ظاهرة الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية ظاهرة تعانى منها جميع دول العالم الفقيرة والغنية، ومثلت هذه الظاهرة تحدياً لمعظم دول العالم، وخاصة النامية منها والتى يتزايد عدد سكانها بمعدلات مرتفعة، وما يتبع ذلك من ضغوط على الموارد وبخاصة الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، ومما لاشك فيه إن ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية تعد واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الراهن فقد زادت بشكل ملموس وأثرت على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي المصري بدرجة كبيرة **(حمدان، ٢٠١٤)**.

وأدت الزيادة السكانية المضطردة وزيادة الطلب على المساكن من ناحية وعدم وجود أراضى للبناء عليها بعيدًا عن الرقعة الزراعية من ناحية أخرى إلى نشوء العديد من البؤر والمناطق الاستيطانية في العديد من محافظات الجمهورية، فقد عمد الإنسان في ظل التوسع العمراني العشوائي وغير المخطط إلى تحويل الأراضي الزراعية الصالحة من استعمالها الأساسي لاستعمالات أخرى حضرية بإقامة المباني السكنية والمصانع وغيرها عليها، مما أدى إلى تناقص كبير في الرقعة الزراعية المتاحة بالمجتمع، وقد ساعد على ذلك الزيادة الكبيرة في أعداد السكان من ناحية وعدم وجود أراضى كافيه للبناء من ناحية أخرى، فضلا على إقبال ملاك الأراضي الزراعية على بيعها والاستفادة من الارتفاع الشديد في أسعار أراضى البناء بالمقارنة بأسعار الأراضي الزراعية وعدم فعاليه القوانين والتشريعات التي تجرم البناء على الأراضي الزراعية وضعف تنفيذها من ناحية ثالثه مما انعكس في زيادتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة **(عبداللطيف، ٢٠١٤)**.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فى أن أى تدهور أو انخفاض في المتاح من مورد الأرض كما أو نوعا يؤثر على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما يترتب عليه حدوث مشكلة

غذائية بالمجتمع تنشا نتيجة عدم قدرة الإنتاج المحلى للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء، ومن هنا هل ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية التي تواجهها مصر في الوقت الراهن كان لها أثر على الإنتاج الزراعي ومن ثم الأمن الغذائي؟ ومن ثم الاقتصاد القومي المصري؟، هل هناك دور للتشريعات الزراعية والسياسات الزراعية (الأفقية، والرأسية) فى تحسين وضع الأمن الغذائي والتقليل من الآثر السلبي لظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية؟.

لكل ما سبق واجهت الدولة عملية البناء على الأرض الزراعية من خلال ثلة من القوانين التى كانت فى وقت سابق تنفذ ببطء شديد، بل كانت الدولة تغمض عينها عن هذا البناء إبان عهد مبارك خاصة إذا كان البناء يتم وقت الانتخابات البرلمانية أو الاستفتاءات الرئاسية، وعقب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تبعها من غياب سلطة الدولة على الكثير من الأمور، استغل البعض فى الريف هذا المناخ وقاموا بالبناء على آلاف الأفدنة، ما عرض الرقعة الزراعية للتهديد والبوار، وهذا الأمر سرعان ما عالجته الدولة عقب أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تدريجيًا، وذلك بإصدار تعديلات قانونية لحماية الأرض الزراعية من البناء عليها، وكان آخر ذلك القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠، وهذا التشريع يفرض غرامة مالية كبيرة تصل إلى ٥ ملايين جنيه، والسجن الذى يصل إلى ٥ أعوام للمتعدين على الأراضى الزراعية، ويتم ذلك كله عبر المحاكم العسكرية فى قضايا ترفع أمام النيابة العسكرية، بغرض تسريع الإجراءات، وإضافة إلى كل ما تقدم من عقوبات، تحكم المحاكم بإزالة المبانى المخالفة، أما بالنسبة إلى القيام بالبناء المشروع، فقد نظمه القانون بأنه يتم البناء داخل كردون المدن المعتمدة، والأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدها قرار من الحكومة، والأراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام وتلك التى تخدم الإنتاج الزراعى أو الحيوانى، وكذلك الأراضى الواقعة بزمام القرى التى يكون للملاك عليها سكن خاص بعد إذن السلطات المختصة. **(مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢١)، موقع إلكتروني: (https://2u.pw/Fh6m8)**.

أهداف البحث:

يستهدف هذه البحث بصفة رئيسية، تحديد كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية المتعلقة بمجال حماية الأراضي بين مزارعي محافظة كفر الشيخ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف البحثية الفرعية التالية:

١. التعرف علي بعض الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للمهندسين الزراعيين المبحوثين بمحافظة كفر الشيخ والمتمثلة في كل من: السن، درجة الريفية، درجة التعليم، درجة الخبرة الوظيفية، درجة التدريب في مجال حماية الأراضي، درجة الخبرة الإرشادية، درجة تعاون الجهات المعنية، درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، درجة الرضا الوظيفي، درجة الطموح، درجة قيم العمل.

٢. تحديد كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية من خلال قياس عناصر ومكونات عملية النشر كما يلي:

أ- السماع عن التشريعات الزراعية.

ب- وقت السماع عن التشريعات الزراعية.

ج- مصدر السماع عن التشريعات الزراعية.

د- القيام بعمل أنشطة إرشادية لتعريف ونشر التشريعات الزراعية بين الزراع.

هـ- مدي مناسبة التشريعات الزراعية لمنع تعدي الزراع علي الأراضي الزراعية.

و- مدي احتياج التشريعات الزراعية الحالية للتحديث.

ز- درجة كفاية الامكانيات اللازمة (المال، والجهد، والوقت).

٣. تحديد الدرجة الكلية لكفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية بين الزراع بمحافظة كفر الشيخ من خلال عناصر ومكونات عملية النشر.

٤. تحديد العلاقة الارتباطية بين درجة كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظرهم وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة، وتحديد نسب اسهام المتغيرات المستقلة ذات العلاقة المعنوية بكفاءة نشر التشريعات الزراعية في تفسير التباين الكلي لها.

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في كونه يعتبر بمثابة إضافة علمية إلى بحوث الإرشاد الزراعي في مجال دراسة كفاءة نشر التشريعات الزراعية المتعلقة بمجال حماية الأراضي بمحافظة كفرالشيخ، ويمكن الاسترشاد بما يتضمنه من مفاهيم ومتغيرات وفروض بحثية وأساليب إحصائية، وما قد يسفر عنها من فوائد تطبيقية في فتح آفاق جديدة لإجراء مزيد من الدراسات المشابهة في مناطق أخرى بمصر، سواء كانت لتغطية بعض أوجه القصور في هذا البحث أو لاستجلاء نواحي أخرى لم يتطرق إليها هذا البحث.

أما الأهمية التطبيقية لهذا البحث فترجع إلى ما يسفر عنه من نتائج خاصة بكفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية المتعلقة بمجال حماية الأراضي بمحافظة كفرالشيخ المبنية على أسس علمية تمكن من إعطاء صورة واضحة للقائمين على العمل في مجال حماية الأراضي الزراعية عن المستوى الفعلي لتطبيق التشريعات الزراعية بين الزراع بمحافظة كفرالشيخ، وما يقدم من أنشطة وجهود واقعية تتخذ كأساس يمكن القائمين على الإرشاد الزراعي ومجال حماية الأراضي الزراعية من تخطيط برامج إرشادية لتوعية الزراع في هذا المجال وتعديل سلوك الزراع نحو الحفاظ علي الرقعة الزراعية ومنع التعدي السافر عليها، وكذلك معرفة أسباب تعدي الزراع ومخالفتهم للقوانين والتشريعات، ومقترحاتهم للتغلب علي ذلك، كما أن تحديد مدى اتفاق أو اختلاف نتائج هذا البحث مع النتائج البحثية الأخرى من شأنه أن يؤدى إلى إثراء هذا المجال.

الإطار النظري:

يستند الإطار النظري لهذا البحث على مفهوم الكفاءة ووالتداخل بينها وبين المفاهيم المشابهة لها، ومكونات الكفاءة، ومفهوم عملية النشر، وعناصرها، وخصائص المستحدثات على النحو التالي:

أولا: مفهوم الكفاءة:

مفهوم الكفاءة يحتوى على الكثير من الغموض والإختلاف، وقد ذكر العديد من الباحثين في هذا الإطار أنه يوجد أكثر من مائه تعريف لمفهوم الكفاءة، وهذا حسب السياق الذي يستعمل فيه والذي يهم البحث، ولهذا كثرت المفاهيم المتعلقة بالكفاءة وتعددت بتعدد وجهات نظر العلماء والباحثين وطريقة إستخدامهم للكفاءة، وللوقوف على الإطار النظري لمفهوم الكفاءة ولتحديد الجوانب المختلفة لها من خلال انطباع أو إدراك العديد من الخبرات والتجارب المعقدة والمتداخلة.

حيث يشير Houston & Housam (1982, p.19) بأن الكفاءة هي إمتلاك المعلومات والمهارات والقدرات المطلوبة، كما يذكر (**أبوالسعود**، ١٩٨٧: ص٣٠٦) بأنها مقارنة كمية النتائج بقيمة ما استثمر فيها من إمكانيات، وأشار (**شهيب، وراغب**، ١٩٩٢: ص١٩) بأن الكفاءة هي حسن إستخدام للموارد المتاحة، بينما يرى (**عويس**، ١٩٩٦ : ص ٨٩) أن الكفاءة هي مدى توافر الشروط اللازمة لتحقيق الهدف، كما يرى (**الزيادي**، ١٩٩٩: ص٣٣) أن الكفاءة هي القدرة على إستخدام الموارد أحسن إستخدام ممكن،. بينما، ونذكر أيضا ما أورده (**العنزى**، ٢٠٠٧ : ص١٢٧) عن مفهوم الكفاءة: هي القدرة على أداء عمل أو مهمة معينة.

ومما سبق يلاحظ أن مفهوم الكفاءة يدور حول القدرة، والمهارة، وإمتلاك المعلومات، وأداء المهمة، أو العمل لتحقيق الأهداف بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم الإستفاده منها، والكفاءة للفرد هي قيامه بمهمة أو عمل معين ومرغوب بمهارة عالية أو يكون كفء أو كفؤ لهذه المهمة أو الدور.

الكفاءة والفعالية والكفاية:

هناك خلط بين المفاهيم المرتبطة بالكفاءة وقد فرق **أبوالسعود** (١٩٨٧: ص ص ٣٠٦: ٣٠٧) بين هذه المفاهيم، حيث أشار إلى الفعالية EFFECTIVENESS على أنها مدى ما حققناه من نتائج أو وصلنا إليه من أوضاع ودرجة تحقيق هذه النتائج أو الأوضاع لأهداف البرنامج المستهدف. كما يورد أيضاً أن الكفاءة لا تقتصر على كمية النتائج بل يدخل في تعريف هذا المفهوم مقدار ما استثمر في هذه النتائج أي تكلفتها، فكفاية أي برنامج تتحدد بمقارنة كمية النتائج بكمية الاحتياجات. أما الكفاءة فتتحدد بمقارنة كمية النتائج بقيمة ما استثمر فيها من إمكانيات فالباحث عن الكفاءة عليه أن يسأل دائماً السؤال التقليدي. هل كانت المنجزات كافيه بالنسبة أو بالمقارنة بما استثمر فيها من إمكانيات؟

بينما يوضح **سويلم** (٢٠٠٣ : ص١١٦) إلى أن الكفاءة EFFICIENCY هي تحقيق الهدف وتأكيده بميزة من التواصل والإنجاز، وأن الكفاية SUFFICIENCY تعنى العمل على القيام بمتطلبات الشئ لتحقيق الهدف، أما الفعالية EFFECTIVENESS فهي القدرة على التأثير لإحداث التغيير المنشود.

ومما سبق فإنه ليس هناك اتفاق على تحديد تعريف كامل للكفاءة ونستخلص ما يلي: **الكفاءة تعنى:** الريادة أي القدرة على العمل بالشكل الصحيح، والصلاحية لتنفيذه، والمهارة في تصريفه مع توافر الإمكانيات لحل المشكلات والمعوقات لتحقيق الأهداف المنشودة، بأقل جهد وتكلفه وفي أسرع وقت وأقل صراع، مع حسن تحويل المدخلات إلى مخرجات في المدى القريب مع مراعاة الجانب العملي الكمي والكيفي الذي يخرج إلى حيز التنفيذ مما يحقق ارتفاع قيمه المنتج إلى مدخلاته، أي إنجاز الكثير باستخدام أقل القليل مع وجود الرضا النفسي للفرد والمجتمع وبالحد الأدنى من المخاطرة دون المساس بتحقيق الأهداف للوصول للغايات المرغوبة. والخلاصة كما يلي: أي انجاز الكثير من المخرجات بأقل القليل من المدخلات بدون هدر.

مكونات الكفاءة: ذكر **(سويلم،** ٢٠٠٣ : ص ص ١١٧: ١١٨) عن **(فردريك ماكدونالد)** أن الكفاءة تتضمن مكونين رئيسين هما:

١. المكون المعرفي: COGNITIVE: والذي يتكون من مجموعة من المفاهيم والمدركات المكتسبة ذات الصلة بالكفاءة.
٢. المكون السلوكي: BEHAVIORAL: والذي يتكون من إجمالي الأعمال والأداء التي يمكن ملاحظتها.

ثانيا: عملية النشر (الانتشار):

يستخلص **زيدان** (٢٠٠٥ : ص٣٣) أن مفهوم عملية النشر يكتسب معان مختلفة، وأنه يمكن تمييز ثلاثة مفاهيم محدده لمفهوم النشر هي:

١. انتقال الفكرة الجديدة من مصادرها إلى الزراع المستهدفين لاعتناقها ومحاولة إقناعهم بها. وهذا المعنى يبدو أنه أساس اهتمام المهتمين بالجديد من وجهه النظر الإرشادية والإعلامية.
٢. انتقال الفكرة أو الممارسة بين الزراع في مجتمع محلى معين. وهذا المعنى يبدو أنه يمثل وجهه نظر المهتمين بالدراسات الاجتماعية الريفيين.
٣. استيعاب المجتمع لفكرة أو ممارسة مستورة بحيث تصبح جزءاً من ثقافته. وهذا المعنى يبدو أنه يمثل وجهه نظر المهتمين الإنثروبولوجيين الاجتماعيين.

ومن ذلك فإن الفكرة أو المستحدثة هي جزء من عملية الانتشار وهي أساس لعبورها إلى أماكن أخرى ليحدث لها النشر والتبني لأن المستقبل حر فقد يتجاهل ما يسمع و قد يكتم ما يرى ولا يتكلم عن ما لا يعرف وفي هذه الحالة يكون قراره بالرفض ولا يسعنا إلا إثارة فضول عقله بالعديد من الطرق والمعينات الإرشادية..

وأوردت **نيللي فرج** (١٩٩٣: ص١٨) أن **(روبرتسون وماكسويل وماكوين)** قد اتفقوا في تعريفهم لعملية نشر المستحدثات علي أنها العملية التي يتم بمقتضاها انسياب المعلومات عن المستحدث خلال

فترة زمنية معينة بداءاً من الوعي به، ومعرفة كيفية استخدامة بطريقة صحيحة بقصد تطبيقه، ووضعه موضع التنفيذ بواسطة أكبر عدد من مستخدميه.

أما عن تعريف النشر DIFFUSINY: فهو نقل المستحدثات الزراعية كأفكار وتقنيات مرغوبة من أماكن ابتكارها للوحدات المستهدفة لتجريبها لها لاختبارها ومن ثَم تَبنيها أو رفضها.

عناصر عملية النشر: يذكر **رشاد** (٢٠١٦ : ص٩٣) أن عناصر عملية نشر المستحدثات الزراعية تنقسم إلي ما يلي: المستحدث، وقنوات اتصال معينة، وفترة زمنية معينة، وأعضاء النظام الاجتماعي.

كما أنه يمكن أن تنحصر عناصر عملية نشر المستحدثان في خمسة عناصر وهي:

١. المستقبلين: وهم أعضاء النظام الاجتماعي.
٢. قنوات الاتصال: وهي الطرق المستخدمة في توصيل المستحدث لأفراد النظام الاجتماعي.
٣. الرسالة: وهي الفكرة المستحدثة أو الجديدة.
٤. المصدر: وهو مصدر المستحدث.
٥. التأثيرات: وهي التغييرات الحادثة في المعرفة، والاتجاه، والسلوك الظاهر.

ولقد أشار أبوالقروش (٢٠٠٣، ص ص ٢٠: ٢٣) أن خصائص المستحدثات تتلخص في الأتي:

١. الميزه النسبية: هي الدرجة التي يعتبر عندها المستحدث أحسن من الفكرة السابقة، ودرجة الميزه النسبية يمكن أن تقاس بعناصر اقتصادية ولكن العوامل الاجتماعية والملائمة جميعها تعتبر مكونات هامة أيضاً، وجديد بالذكر أن أكبر ميزة نسبية للمستحدث تكون التبني بأكبر سرعة.
٢. الانسجام: هي الدرجة التي يلاحظ عندها أن المستحدث يكون متمشياً مع القيم السائدة لدى المتبنين، وخبراتهم، وتجاربهم السابقة فكلما توافقت الفكرة الجديدة مع المعايير الثقافية للتنظيم الاجتماعي كلما لاقت الفكرة نجاحاً وانتشاراً سريعاً.
٣. التعقيد: يشير إلى درجة فهم أو استخدام المستحدث، فهناك بعض المستحدثات تفهم بسرعة بواسطة أغلب أعضاء الجهاز الاجتماعي، والبعض الأخر يتبنى المستحدثات ببطء شديد لصعوبة فهمه، ولذلك فإن الأفكار الجديدة الأكثر بساطه يتم تبنى فكرتها بسرعة أكبر من المستحدثات التى تتطلب من المتبنى تطوير مدارك، ومهارات جديدة، أي أن درجة تعقد الفكرة المستحدثة وتشابكها مع غيرها من الأفكار يؤثر على درجة انتشارها، وذيوعها بين الناس.
٤. التجريب: هي درجة إلى يمكن عندها تطبيق الفكرة على نطاق ضيق ، فالأفكار الجديدة التي يمكن أن تجرب على نظام الدفع بالتقسيط سوف يتم تبنيها بسرعة أكبر للمستحدث الذي يجرب قبل تبنى فكرته يمثل درجه عدم تأكد أقل.
٥. القابلية للملاحظة: هي الدرجة التى يكون عندها نتائج المستحدث مرتبة ومشاهدة بالنسبة للآخرين.

الطريقة البحثية:

أولًا: التعريفات الاجرائية للمصطلحات المستخدمة في البحث:

التشريعات الزراعية: ويقصد بها في هذا البحث القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة لحماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها والحفاظ علي خصوبتها وصلاحيتها للإنتاج الزراعي.

المهندسين الزراعيين: ويقصد بهم في هذا البحث جميع العاملين في مجال حماية الأراضي والمسئولين عن متابعة القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة لحماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها والحفاظ علي خصوبتها وصلاحيتها للإنتاج الزراعي.

كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية: ويقصد بها في هذا البحث مدى قدرة المهندسين الزراعيين على نشر التشريعات الزراعية والعمل علي إقناع الزراع بتطبيقها لديهم بالوسائل المختلفة في أقل وقت ممكن وبأقل مجهود وتكاليف ممكنة وبشكل دائم، مما يؤدى إلى الحفاظ علي الرقعة الزراعية ومنع التعدي عليها لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

مكونات عمليه نشر التشريعات الزراعية:

مصدر السماع عن التشريعات الزراعية: ويقصد به في هذا البحث تحديد المصادر التي سمع من خلالها المهندس المبحوث عن التشريع الزراعي.

وقت السماع عن التشريعات الزراعية: ويقصد به في هذا البحث وقت سماع المهندسين المبحوثين عن التشريعات الزراعية من المصادر المختلفة.

الأنشطة الإرشادية التي قام بها المهندس مع المبحوث: ويقصد بها في هذا البحث عدد الأنشطة التي نفذها المهندس المبحوث من اجتماعات، وتوزيع نشرات، ومطبوعات، وعمل زيارة لتعريف الزراع بالقوانين والتشريعات الزراعية التي أصدرتها الجهات المختصة بشأن حماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها وعقوبة الأفراد القائمين بالتعدي.

درجة النشر للتشريعات: ويقصد بها في هذا البحث قيام المهندسين المبحوثين بمحاولات نشر التشريعات الزراعية بين الزراع في نطاق المنطقة الواقعة تحت إشرافهم والعمل علي إقناعهم بتطبيقها ومنعهم من مخالفة تلك التشريعات للحفاظ علي الرقعة الزراعية ومنع التعدي عليها.

ثانياً: نوع الدراسة ومنهجها: ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية Descriptive Studies ، والذي يعتمد على منهج اختبار الفروض السببية، ومنهج دراسة الحالة بإستخدام استمارة الاستبيان.

ثالثاً: الفروض البحثية: لما كانت أهداف البحث ذات طبيعة استكشافية فيما عدا الهدف الرابع فقد أمكن صياغة الفروض البحثية التالية لتحقيق أهداف البحث:

أ- الفروض النظرية:

١. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظرهم وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وهي: السن، درجة الريفية، درجة التعليم، درجة الخبرة الوظيفية، درجة التدريب في مجال حماية الأراضي، درجة الخبرة

الإرشادية، درجة تعاون الجهات المعنية، درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، درجة الرضا الوظيفي، درجة الطموح، درجة قيم العمل.

٢. تساهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة المعنوية بدرجة كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية في تفسير التباين الكلي المفسر لها.

ب- الفروض الإحصائية:

١. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظرهم وبين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة وهي: السن، درجة الريفية، درجة التعليم، درجة الخبرة الوظيفية، درجة التدريب في مجال حماية الأراضي، درجة الخبرة الإرشادية، درجة تعاون الجهات المعنية، درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، درجة الرضا الوظيفي، درجة الطموح، درجة قيم العمل.

٢. لا تساهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة المعنوية بدرجة كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية في تفسير التباين الكلي المفسر لها.

رابعًا: شاملة البحث وعينته:

أجري هذا البحث في محافظة كفرالشيخ حيث تمثل إحدى محافظات جمهورية مصر العربية، ويحدها شرقًا محافظة الدقهلية ومن الغرب محافظة البحيرة، وشمالًا البحر المتوسط ومن الجنوب محافظة الغربية، ويقطنها ثلاثة ملايين ومائة واثنان وسبعون ألف نسمه من السكان، وتبلغ الكثافة السكانية بها ٨٤٦,٥ نسمة/ كيلو متر مربع، وتقسم المحافظة إداريًا إلى عشرة مراكز وهي: مركز كفرالشيخ، ودسوق، وسيدي سالم، والحامول، وبلطيم، ومطوبس، وبيلا، وفوة، والرياض، وأخيرًا مركز قلين، ويوجد بها ٢٤٧ جمعية زراعية منها ٥٩ جمعية استصلاح وبها ٢٣ مركز إرشاديًا زراعيًا يقدم خدماته الإرشادية للزراع، وتعد محافظة كفرالشيخ من أهم المحافظات الزراعية حيث تشتهر بزراعة الأرز، كما تشتهر بزراعة القمح، والبنجر، والفول، والفاكهة، والخضروات، والقطن، ويوجد بها نشاط كبير للإنتاج السمكي حيث المزارع الحكومية والخاصة، وتبلغ المساحة المزروعة بها ٥٥٤ ألف فدان، وباقي المساحة تشكل بحيرات مثل بحيرة بلطيم، وبركة غليون، والجزء الباقي مساحات مازالت صحراوية تقوم الدولة بجهود كبيرة في استصلاحها واستزراعها.

ونظرًا لاتساع منطقة البحث وتوزيع الجمعيات التعاونية الزراعية في عشرة مراكز إدارية وتباين المساحة التابعة لكل منطقة وإختلاف حجم المساحات وبالتالي عدم تساوي أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية أو عدد المنتفعين بكل منها، حيث تضم تلك الجمعيات ٢٠٨ فرد تحت مسمي مدير للجمعية، و ٩٣ فرد تحت مسمي مهندس زراعي، و ١٢١ فرد تحت مسمي أخصائي زراعي، و ٦٩ فرد تحت مسمي مهندس حماية أراضي، و ٨٨ فرد تحت مسمي مرشد زراعي كما هو موضح بالجدول رقم (١)، ونظرًا لطبيعة البحث وقلة عدد مهندسي حماية الأراضي بالمحافظة وقيام كل من مديري الجمعيات الزراعية والمهندسين الزراعية بمهام مهندس حماية الأراضي، فقد تم تحديد شاملة المجال البشري للدراسة في كل من مديري الجمعيات الزراعية،

والمهندسين الزراعيين، ومهندسي حماية الأراضي والبالغ عددهم ٣٧٠ مهندسًا زراعيًا، ونظرا لصعوبة عمل حصر شامل لهم لاتساع منطقة البحث وتباعد أطرافها، فقد تم أخذ عينة من إجمالي المهندسين الزراعيين في الدرجات الوظيفية الثلاث، وبتطبيق معادلة (كريجسي ومورجان، ١٩٨٣) لتحديد حجم العينة المطلوبة من شاملة البحث كما يلي:

$$S = x^2NP(1-P)/d^2(N-1) + x^2P(1-P)$$

حيـــــــث أن:

S = حجم العينة المطلوبة **N = حجم الشاملة**

x^2 = رقم ثابت = 3.841 **$P = 0.5$** **$d = 0.05$**

وبتطبيق المعادلة السابقة علي شاملة البحث بمحافظة كفر الشيخ والبالغ عددهم ٣٧٠ مهندسًا زراعيًا، تم التوصل إلي تحديد حجم العينة المطلوبة حيث بلغت ١٨٨ مهندسًا زراعيًا، بنسبة مئوية بلغت ٥٠,٨%، تم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة من خلال عمل مقابلات معهم بمقر الجمعيات الزراعية التابعين لها أثناء عقد الاجتماعات الشهرية الخاصة بهم.

جدول (١): حصر بأعداد الجمعيات الزراعية بمحافظة كفر الشيخ وأعداد العاملين بها بمختلف مسمياتهم الوظيفية

م	المركز الإدارى	عدد الجمعيات الزراعية	عدد مديري الجمعيات	عدد المهندسين الزراعيين	عدد الاخصائيين الزراعيين	عدد مهندسي حماية الأراضي	عدد المرشدين الزراعيين
١	كفر الشيخ	٣٠	٢٥	١	١	--	٦
٢	دسوق	٤٢	٣٨	١٣	٤٣	٢	--
٣	قلين	٢٨	٢٤	٣	--	٢٤	--
٤	فوه	١٣	١٠	--	--	--	--
٥	مطوبس	٢٢	٢٠	--	١١	١	٣
٦	سيدى سالم	٣٧	٣٤	٤٩	٢٣	٣٩	٥٠
٧	بيلا	٢٥	٢٣	١٣	١٣	٢	٢٧
٨	الحامول	١٦	١٦	٧	١٦	--	--
٩	الرياض	٢٤	١٠	٦	١١	١	٢
١٠	بلطيم	١٠	٨	١	٣	--	--
	الإجمالي	٢٤٧	٢٠٨	٩٣	١٢١	٦٩	٨٨

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع استصلاح الأراضى، المراقبة العامة للتنمية والتعاونيات بكفرالشيخ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

خامسًا: مجالات البحث:

١. **المجال الجغرافي:** تم اختيار محافظة كفرالشيخ مجالاً جغرافيًا للدراسة وذلك لكونها من أكبر المحافظات من حيث حجم التعديات علي الأراضي الزراعية خاصة علي الأراضي المستصلحة.
٢. **المجال البشري:** بلغ عدد المهندسين الزراعيين الذين لهم علاقة بمجال حماية الأراضي ٣٧٠ مهندسًا زراعيًا، وتم تحديد حجم العينة المطلوبة منهم والتي بلغت ١٨٠ مهندسًا، بعد استبعاد ٨ استمارات لعدم الاستيفاء.

٣. **المجال الزمنى:** تم جمع بيانات البحث خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات ومراجعتها تم ترميزها وتفريغ البيانات يدوياً، ثم إدخالها في الحاسب الآلي تمهيداً لتحليلها وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS.

سادسًا: أدوات جمع البيانات:

تم استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات البحثية الميدانية، وقد تضمنت الاستمارة جزأين رئيسيين، أولهما يتعلق بالمتغيرات المستقلة التي يعتقد أنها قد ترتبط بكفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية، وثانيهما يختص بقياس كفاءة نشر التشريعات الزراعية المتعلقة بمجال حماية الأراضي الزراعية من خلال مكونات وأبعاد عملية النشر.

سابعًا: المعالجة الكمية لبيانات البحث:

بدأت عملية تحليل البيانات البحثية بتفريغ البيانات وتبويبها وجدولتها، ثم تصنيفها وفقا للأهداف البحثية، وقد اعتمد التحليل بصفة رئيسية علي كل من النسب المئوية، والمدى، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والجداول التكرارية في وصف وتصنيف المبحوثين وفقا للمتغيرات المدروسة، كما استخدمت معاملات الارتباط البسيط لبيرسون في التعرف على المتغيرات المرتبطة باتجاهات الزراع نحو تجار المبيدات ومستلزمات الإنتاج الزراعي كمتغير تابع، كما تم استخدم أسلوب التحليل الانحداري المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) للتعرف على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في المتغير التابع، وقد استخدم برنامج SPSS في تحليل البيانات بإستخدام الحاسب الآلي.

١. **السن:** تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن سنه لأقرب سنة ميلادية وقت تجميع البيانات، معبراً عنه بالرقم الخام الذي ذكره المبحوث.

٢. **درجة الريفية:** ويقصد بها في هذا البحث مدة إقامة كل من المهندس الزراعي المبحوث ووالده بالريف، وقد تم قياسهما من خلال الرقم الخام الذي يذكره المبحوث لمدة إقامته هو ووالده بالريف مقرباً لأقرب سنة ميلادية.

٣. **درجة تعليم المبحوث:** ويقصد به عدد السنوات التي قضاها المبحوث في التعليم ومرحلة التعليم التي يقف عندها المبحوث وقت جمع البيانات، وقد تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مؤهلة الدراسي وعدد سنوات تعليمه الرسمي، وبذلك أمكن الحصول علي درجة تعبر عن درجة تعليم المبحوث.

٤. **درجة الخبرة المهنية (الوظيفية):** ويقصد بها في هذا البحث عدد السنوات التي قضاها المبحوث للعمل كمهندس بالمجال الزراعي بصفة عامة، وكذلك عدد السنوات التي قضاها للعمل بمجال حماية الأراضي بصفة خاصة، وقد تم قياسهما من خلال الرقم الخام الذي يذكره المبحوث للمدة التي قضاها في العمل بمجال الزراعة ومجال حماية الأراضي مقرباً لأقرب سنة ميلادية.

٥. **درجة التدريب في مجال حماية الاراضي:** ويقصد بها في هذا البحث عدد الدورات التدريبية التي حضرها المهندس المبحوث في مجالات حماية الأراضي الزراعية، حيث يذكر المبحوث عدد الدورات التي حضرها، ومتوسط عدد أيام كل دورة، ومتوسط عدد الساعات التدريبية لكل يوم تدريبي، وقد تم قياسها من خلال الرقم الخام الذي يذكره المبحوث لعدد الدورات التدريبية ومدة كل دورة باليوم وعدد الساعات التدريبية التي قضاها في في هذه الدورة.

٦. **درجة الخبرة الإرشادية (التوعية):** ويقصد بها في هذا البحث عدد الندوات أو ورش العمل أو الاجتماعات التي عقدها أو قدمها أو نسق لها المبحوث في مجال التشريعات الزراعية وحماية الأراضي للزراع بمنطقة عمله، وكذلك عدد الساعات أو مدة إنعقاد كل منها، وقد تم قياسها من خلال الرقم الخام الذي يذكره المبحوث لعدد الندوات أو ورش العمل أو الاجتماعات مضافاً إليه المدة التي قضاها في كل منها.

٧. **درجة تعاون الجهات المعنية بحماية البيئة والجهات التنفيذية:** ويقصد بها في هذا البحث مدي تعاون الجهات والمنظمات المعنية بالمساعدة في منع التعدي علي الاراضي الزراعية أو إزالة حالات التعدي التي حدثت بالفعل، وتم ذلك من خلال سؤال المبحوث عن درجة تعاون ٩ جهات ومنظمات، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس رباعي متدرج القياس تتعاون بدرجة (كبيرة، متوسطة، قليلة، لا تتعاون)، وقد تم إعطاء المبحوث درجات رقمية تعبر عن درجة التعاون كما يلي: ٤، ٣، ٢، ١ لكل من الاستجابات السابقة علي الترتيب، وبذلك بلغ الحد الأدنى النظري ٩ درجات، والحد الأعلى النظري ٣٦ درجة.

٨. **المشاركة الإجتماعية غير الرسمية (التطوعية):** ويقصد بها في هذا البحث الدرجة التي يصبح فيها المهندس قادراً علي التفاعل مع الأهالي في منطقته والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمناسبات والأنشطة التي تخص أهل منطقته ومدي المشاركة بكل منها، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس رباعي (دائما، أحيانا، نادراً، لا يشارك)، وقد تم إعطاء المبحوث درجات رقمية تعبر عن درجة مشاركته الاجتماعية غير الرسمية كما يلي: ٤، ٣، ٢، ١ لكل من الاستجابات السابقة علي الترتيب، وبذلك أمكن الحصول علي الدرجة الكلية للمشاركة الاجتماعية غير الرسمية للمبحوث، وبذلك بلغ الحد الأدنى النظري ٦ درجات، والحد الأعلى النظري ٢٤ درجة لهذا المتغير.

٩. **درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية:** ويقصد بها في هذا البحث الجهات التي يسعي إليها المهندسين الزراعيين للحصول علي المعلومات التي يحتاجونها، وذلك يعطيهم فرصة للاطلاع علي كل ما هو جديد في مجال عملهم، وهو مقياس مكون من ٨ مصادر للمعلومات مفتوحة القياس، بحيث يذكر كل مبحوث أمام كل مصدر عدد المراض التي تعرض فيها لها المصدر خلال العام الماضي، وبذلك أمكن الحصول علي الدرجة الكلية المعبرة عن درجة تعرض المبحوث لمصادر

المعلومات الزراعية، من خلال جمع الأرقام الخام التي ذكرها المبحوث أمام كل مصدر من تلك المصادر كمقياس رقمي لهذا المتغير.

١٠. **درجة الرضا الوظيفي:** ويقصد بها في هذا البحث الدرجة التي تعكس مجموعة الأحاسيس الوجدانية الإيجابية أو السلبية التي يشعر بها الفرد المنتمي للعمل بوزارة الزراعية وما حققه له هذا العمل من اشباع لرغباته، وهو مقياس مكون من ١٣ عبارة متدرجة القياس (موافق – سيان – غير موافق)، وقد أعطيت الاستجابات درجات رقمية معبرة عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ علي الترتيب للعبارات الإيجابية والعكس للعبارات السلبية، وبذلك بلغ الحد الأدنى النظري ١٣ درجة، والحد الأعلى النظري ٣٩ درجة.

١١. **درجة الطموح:** ويقصد بها في هذا البحث مدي تطلع المهندس الزراعي المبحوث إلي غايات عالية يؤدي تحقيقها إلي تحسين حياته في المستقبل، وقد قيس هذا المتغير بمقياس يتكون من خمسة عبارات متدرجة وفقا لمقياس ثلاثي متدرج كما يلي: موافق، موافق لحد ما، غير موافق، وقد أعطيت لهذه الإستجابات درجات رقمية تعبر عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد بلغ الحد الأدنى النظري لدرجة الطموح ٥ درجات، والحد الأعلى النظري ١٥ درجات، وبجمع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث من وحدات المقياس يمكن الحصول على درجة كلية تعبر عن درجة الطموح.

١٢. **درجة قيم العمل:** ويقصد بها في هذا البحث درجة تفضيل المبحوث لبعض الغايات أو الوسائل أو مواقف الحياة المتصلة بكل من قيم المهارة الفنية، وقيم المسئولية، وقيم الابتكار، وقيم الإتقان، وقيم تقدير الوقت، وقد قيس هذا المتغير بمقياس يتكون من عشرون عبارة اعتبرت كل أربع عبارات منها متدرجاً لأنماط الإستجابة لكل قيمة من القيم الخمسة السابقة بالترتيب، والذي يتألف من ثلاث استجابات هي موافق، سيان، غير موافق، وقد أعطيت لهذه الإستجابات درجات رقمية للتعبير عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ في حالة العبارات الإيجابية، والعكس في حالة العبارات السلبية، وقد بلغ الحد الأدنى النظري لدرجة قيم العمل ٢٠ درجة، والحد الأعلى النظري ٦٠ درجة، وبجمع الدرجات التي حصل عليها المزارع من وحدات المقياس أمكن الحصول على درجة كلية تعبر عن درجة قيم العمل لدى الزراع المبحوثين.

تحديد كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية:

وهي الدرجة التي يحصل عليها المبحوث نتيجة استجابته علي مجموعة من الأسئله التي تكشف عن مدي سماعه لبنود التشريعات الزراعية الخاصة بمجال حماية الأراضي الزراعية، ووقت السماع عنها، ومصدر السماع عن تلك التشريعات، ودرجة قيامه بأنشطة ارشادية لنشر وتعريف الزراع بهذه التشريعات الزراعية، ودرجة كفاية الامكانيات اللازمة من (المال، والجهد، والوقت)، ومدي ملائمة ومناسبة هذه

التشريعات الزراعية للتطبيق في الوقت الحالي لمنع التعدي من وجهة نظره، ومدي احتياج هذه التشريعات للتحديث من وجهة نظره.

وللحصول علي هذه الدرجة فقد تم إعطاء المبحوث الدرجات التالية علي استجابته كما يلي:

١. **السماع عن التشريعات الزراعية من عدمه:** وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن سماعه عن التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وقد أعطى المهندس المبحوث الذي استجابته دالة على سماعه درجتان في حاله السماع، ودرجة واحدة في حال عدم السماع.
٢. **وقت السماع عن التشريعات الزراعية:** وقيس هذا المتغير بسؤال المهندس المبحوث عن وقت سماعه عن التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وقد أعطى للمهندس المبحوث درجات وفقاً لاستجابته الدالة على وقت السماع كما يلي: أعطي درجة واحدة عن كل سنة منذ وقت السماع.
٣. **مصدر السماع عن التشريعات الزراعية:** وتم قياس هذا المتغير في هذا البحث بسؤال المبحوث عن مصدر سماعه عن التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وذلك بالإختيار من أربعة مصادر مختلفة هي: الجريدة الرسمية، منشور حكومي موجه لهم، التلفزيون ووسائل الإعلام، مصادر أخري، وقد أعطى للمهندس المبحوث درجات رقمية وفقاً لاستجابته الدالة على مصدر سماعه عن التشريعات كما يلي: (٤، ٣، ٢، ١) لكل منها على الترتيب.
٤. **نشر التشريعات الزراعية بين الزراع:** وقيس هذا المتغير بسؤال المهندس المبحوث عن مدي قيامه بتقديم أنشطة ارشادية للزراع بمنطقة عمله لتعريفهم بالتشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وذلك من خلال مقياس ثنائي مكون من (نعم، لا)، وقد أعطى المهندس المبحوث درجات رقمية معبرة عن إستجابته ٢، ١ لكل منها علي الترتيب لقياس هذا المتغير.
٥. **درجة كفاية الامكانيات اللازمة (المال، والجهد، والوقت):** وتم قياس هذا المتغير بسؤال المهندس المبحوث عن وجهة نظره في مدي توافر الامكانيات اللازمة لتطبيق التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية علي للزراع، وقد قيس هذا المتغير وفقاً لمقياس رباعي متدرج كما يلي يحتاج كافية بدرجة: كبيرة، متوسطة، قليلة، غير كافية، وقد أعطيت لهذه الإستجابات درجات رقمية تعبر عنها كما يلي: ٤، ٣، ٢، ١ لكل منها علي الترتيب لقياس هذه المتغير.
٦. **درجة مناسبة التشريعات الزراعية لمنع التعدي:** وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن درجة مناسبة التشريعات الزراعية الحالية لمنع التعدي علي الأراضي الزراعية من وجهة نظره، وقد قيس هذا المتغير وفقاً لمقياس ثلاثي متدرج كما يلي مناسب بدرجة: كبيرة، متوسطة، قليلة، وقد أعطيت لهذه الإستجابات درجات رقمية تعبر عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ لكل منها علي الترتيب.
٧. **درجة احتياج التشريعات الزراعية للتحديث:** وتم قياس هذا المتغير بسؤال المهندس المبحوث عن وجهة نظره في مدي حاجة تلك التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية للتحديث

لتناسب الظروف الحالية للزراع، وقد قيس هذا المتغير وفقاً لمقياس رباعي متدرج كما يلي يحتاج للتحديث بدرجة: كبيرة، متوسطة، قليلة، لا يحتاج، وقد أعطيت لهذه الإستجابات درجات رقمية تعبر عنها كما يلي: ٤، ٣، ٢، ١ لكل منها علي الترتيب لقياس هذه المتغير.

النتائج البحثية ومناقشتها:

أولا: التعرف علي المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاتصالية والارشادية المتعلقة بالمهندسين الزراعيين المبحوثين:

١. **السن:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي العمري أنحصر بين (٤٠ – ٦٠) سنة، بمتوسط حسابي بلغ ٤٨,٨ سنة، وانحراف معياري بلغ ٦,٣٥ درجة، وقد جاء في فئة صغار السن ٣٣,٣٣% من إجمالي المبحوثين، بينما جاء في الفئة المتوسطة ٣٨,٨٩%، وجاء في فئة كبار السن ٢٧,٧٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ثلثي المبحوثين تقريبا ٦٦,٦٧% كانوا من متوسطي وكبار السن.

٢. **درجة الريفية:** أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة الريفية انحصر بين (١٠ – ١١٧) سنة، بمتوسط حسابي بلغ ٥٨,٣ سنة، وانحراف معياري بلغ ٢٣,٤١ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة من حيث درجة الريفية ١٦,٦٧% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٦٦,٦٦%، وجاء في الفئة المرتفعة ١٦,٦٧%، وتشير النتائج السابقة إلي أن غالبية المبحوثين ٨٣,٣٣% كانوا من أصحاب النشأة الريفية.

٣. **درجة التعليم:** أوضحت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة التعليم انحصر في أربعة مؤهلات تعليمية هي: (مؤهل متوسط، مؤهل فوق متوسط، مؤهل جامعي، دراسات عليا)، بمتوسط حسابي بلغ ١٣,٣ سنة، وانحراف معياري بلغ ٣,٥٦ درجة، وقد جاء ٤٤,٤٥% من إجمالي المهندسين المبحوثين في فئة المؤهل التعليمي المتوسط، بينما كان ٢٢,٢٢% منهم في فئة المؤهل فوق المتوسطة، في حين كان ٢٢,٢٢% منهم أيضا حاصلين علي مؤهل جامعي، بينما كان ١١,١١% فقط من إجمالي المهندسين الزراعيين المبحوثين حاصلون علي دراسات عليا ماجستير ودكتوراه، وتشير النتائج السابقة إلي أن ثلثي المبحوثين ٦٦,٦٧% كانوا من الحاصلين علي مؤهل تعليمي متوسط أو فوق متوسط.

٤. **درجة الخبرة الوظيفية:** أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة الخبرة الوظيفية انحصر بين (١٧ – ٤١) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٣٠,٨ درجة، وانحراف معياري بلغ ٥,٩١ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١١,١١% من إجمالي المبحوثين، بينما جاء في الفئة المتوسطة ٥٠%، وجاء في الفئة المرتفعة ٣٨,٨٩%، وتشير النتائج السابقة إلي أن غالبية المبحوثين ٨٨,٨٩% من ذوي الخبرة الوظيفية المتوسطة والمرتفعة.

٥. **درجة التدريب في مجال حماية الأراضي:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة التدريب في مجال حماية الأراضي انحصر بين (٧ – ١٣) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٨,٧ درجة، وانحراف معياري بلغ ١,٩٢ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٣٣,٣٣% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٤٤,٤٤%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٢,٢٣%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٧,٧٧% كانوا من ذوي التدريب المنخفض إلي المتوسطة.

٦. **درجة الخبرة الإرشادية:** بينت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة الخبرة الإرشادية انحصر بين (٥ – ١٠) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٧,٦ درجة، وانحراف معياري بلغ ١,٦٤ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٣٣,٣٣% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٠,٥٦%، وجاء في الفئة المرتفعة ٣٦,١١%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين ٦٣,٨٩% كانوا من ذوي الخبرة الإرشادية المنخفضة إلي المتوسطة.

٧. **درجة تعاون الجهات المعنية بالإزالات:** بينت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة تعاون الجهات المعنية انحصر بين (٩ – ٢٧) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٨,٩ درجة، وانحراف معياري بلغ ٤,١٢ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١١,١١% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٦١,١١%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٧,٧٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٢,٢٢% أقرو بتعاون تلك الجهات معهم بدرجة منخفضة إلي متوسطة.

٨. **درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية:** أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة المشاركة الاجتماعية انحصر بين (٦ – ٢٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٦,٦ درجة، وانحراف معياري بلغ ٥,١٤ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١١,١١% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٣,٣٣%، في حين جاء في الفئة المرتفعة ٥٥,٥٦%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من نصف المبحوثين ٤٤,٤٤% كانت درجة مشاركتهم الاجتماعية منخفضة إلي متوسطة.

٩. **درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية:** أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة التعرض للمصادر انحصر بين (٥٦ – ١٥٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١١٠,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٢٣,٨٩ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٦,٦٧% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٥٥,٥٦%، في حين جاء في الفئة المرتفعة ٢٧,٧٧%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٢,٢٣% كانت درجة تعرضهم للمصادر منخفضة إلي متوسطة.

١٠. **درجة الرضا الوظيفي:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي الرضا الوظيفي انحصر بين (٢٢ – ٣٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٢٦,٨ درجة، وانحراف معياري بلغ ٣,٢١ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٢٧,٧٧% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة

٥٥,٥٦%، في حين جاء في الفئة المرتفعة ١٦,٦٧%، وتشير النتائج السابقة إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثين ٨٣,٣٣% كانت درجة الرضا الوظيفي لديهم منخفضة إلي متوسطة.

١١. **درجة الطموح:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة الطموح انحصر بين (٧ – ١٥) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٠,٨ درجة، وانحراف معياري بلغ ٢,٥٣ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٣٣,٣٣% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٨,٨٩%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٧,٧٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من ثلاثة أرباع عدد المبحوثين ٧٢,٢٢% كانت درجة الطموح لديهم منخفضة إلي متوسطة.

١٢. **درجة قيم العمل:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة قيم العمل انحصر بين (٣٢ – ٥٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٤٣,٢ درجة، وانحراف معياري بلغ ٧,١٨ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٣٣,٣٣% من إجمالي المبحوثين، وجاءت نفس النسبة لكل من الفئة المتوسطة والمرتفعة من قيم العمل، وتشير النتائج السابقة إلي أن ثلثي عدد المهندسين المبحوثين ٦٦,٦٧% كانت درجة قيم العمل لديهم منخفضة إلي متوسطة.

جدول رقم (٢) توزيع المهندسين المبحوثين وفقاً لبعض الخصائص المميزة لهم بمنطقة البحث ن = ١٨٠

المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- سن المبحوث: سنة					٧- درجة تعاون الجهات: درجة				
أقل من ٤٦	٦٠	٣٣,٣٣	٤٨,٨	٦,٣٥	أقل من ١٥	٢٠	١١,١١	١٨,٩	٤,١٢
من ٤٦- ٥٣	٧٠	٣٨,٨٩			من ١٥ – ٢٢	١١٠	٦١,١١		
٥٣ فأكثر	٥٠	٢٧,٢٨			٢٢ فأكثر	٥٠	٢٧,٧٨		
٢- درجة الريفية: سنة					٨- درجة المشاركة غير الرسمية:				
أقل من ٤٦	٣٠	١٦,٦٧	٥٨,٣	٢٣,٤١	أقل من ١٢	٢٠	١١,١١	١٦,٦	٥,١٤
من ٤٦ – ٨٢	١٢٠	٦٦,٦٦			من ١٢ – ١٨	٦٠	٣٣,٣٣		
٨٢ فأكثر	٣٠	١٦,٦٧			١٨ فأكثر	١٠٠	٥٥,٥٦		
٣- درجة تعليم المبحوث:					٩ – درجة مصادر المعلومات:				
١٢ درجة	٨٠	٤٤,٤٥	١٣,٣	٣,٥٦	أقل من ٩٠	٣٠	١٦,٦٧	١١,٠٣	٢٣,٨٩
١٤ درجة	٤٠	٢٢,٢٢			من ٩٠ - ١٢٣	١٠٠	٥٥,٥٦		
١٦ فأكثر	٦٠	٣٣,٣٣			١٢٣ فأكثر	٥٠	٢٧,٧٧		
٤- درجة الخبرة الوظيفية: درجة					١٠- درجة الرضا الوظيفي: درجة				
أقل من ٢٥	٢٠	١١,١١	٣٠,٨	٥,٩١	أقل من ٢٦	٥٠	٢٧,٧٧	٢٦,٨	٣,٢١
من ٢٥ – ٣٣	٩٠	٥٠,٠٠			من ٢٦ – ٣٠	١٠٠	٥٥,٥٦		
٣٣ فأكثر	٧٠	٣٨,٨٩			٣٠ فأكثر	٣٠	١٦,٦٧		
٥- التدريب في مجال الحماية: درجة					١١- درجة الطموح: درجة				
أقل من ٨	٦٠	٣٣,٣٣	٨,٧	١,٩٢	أقل من ١٠	٦٠	٣٣,٣٣	١٠,٨	٢,٥٣
من ٨ – ١١	٨٠	٤٤,٤٤			من ١٠ – ١٣	٧٠	٣٨,٨٩		
١١ فأكثر	٤٠	٢٢,٢٣			١٣ فأكثر	٥٠	٢٧,٧٨		
٦- درجة الخبرة الإرشادية: درجة					١٢- درجة قيم العمل: درجة				
أقل من ٧	٦٠	٣٣,٣٣	٧,٦	١,٦٤	أقل من ٣٩	٦٠	٣٣,٣٣	٤٣,٢	٧,١٨
من ٧ – ٩	٥٥	٣٠,٥٦			من ٣٩ – ٤٧	٦٠	٣٣,٣٣		
٩ فأكثر	٦٥	٣٦,١١			٤٧ فأكثر	٦٠	٣٣,٣٣		

المصدر: حسبت وجمعت من بيانات استمارة الاستبيان.

ثانيا: التعرف علي المتغير التابع كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية:

١. **درجة السماع عن التشريعات الزراعية:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لدرجة السماع نحصر بين (٢٢ – ٤٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٣٦,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٥,١٣ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٠% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٠%، وجاء في الفئة المرتفعة ٦٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من ثلثي عدد المبحوثين ٦٠% كانت درجة سماعهم متوسطة إلي مرتفعة.

٢. **سنة السماع عن التشريعات الزراعية للمرة الأولي:** أبينت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي أنحصر بين (٤ – ٢٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٦,٣ سنة، وانحراف معياري بلغ ٦,٩٠ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٥,٥٦% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٥,٥٦%، وجاء في الفئة المرتفعة ٤٨,٨٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن نصف عدد المبحوثين ٥١,١٢% كانت فترة سماعهم قليلة إلي متوسطة.

٣. **مصدر السماع عن التشريعات الزراعية للمرة الأولي:** أوضحت النتائج الواردة بجدول (٣) أن مصادر السماع انحصرت في ثلاثة مصادر فقط، بانحراف معياري بلغ ١٢,٤٦ درجة، وقد جاء في الفئة الأولي وهي السماع من خلال الجرائد الحكومية الرسمية ٣٢,٢٢% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة الثانية من خلال منشور حكومي بالجمعية الزراعية ٤٧,٧٨%، وجاء في الفئة الثالثة من خلال التلفزيون ووسائل الإعلام الأخري ٢٠% من المبحوثين.

٤. **تعريف الزراع بالتشريعات الزراعية:** أوضحت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لدرجة تعريف الزراع بالتشريعات انحصر (٢٢– ٦٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٤٥,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٩,٠٤ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٦٥%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع عدد المبحوثين ٨٠% كانت درجة تعريفهم للزراع منخفضة إلي متوسطة.

٥. **درجة كفاية الامكانيات اللازمة لتطبيق التشريعات الزراعية:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لعدد مرات التطبيق انحصر بين (٥٣– ٧٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٦٦,٨ درجة، وانحراف معياري بلغ ١٧,٨٧ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٥٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٢٥%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من نصف عدد المبحوثين ٤٥% كانت درجة تطبيقهم للتشريعات الزراعية منخفضة إلي متوسطة.

٦. **درجة مناسبة التشريعات الزراعية لمنع التعدي:** أوضحت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لدرجة مناسبة التشريع انحصر (٢٢– ٦٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٤٥,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٩,٠٤ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة

المتوسطة ٧٥%، وجاء في الفئة المرتفعة ١٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثين ٩٠% أشارو لعدم مناسبة التشريعات الزراعية الحالية بدرجة منخفضة إلي متوسطة.

٧. **درجة احتياج التشريعات الزراعية للتحديث:** أظهرت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لدرجة الاحتياج للتحديث انحصر بين (٢٦- ٦٨) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٥٣,٩ درجة، وانحراف معياري بلغ ١١,٩٧ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٠% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٤٠%، في حين جاء في الفئة المرتفعة ٥٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثين ٩٠% أشارو لاحتياج التشريعات الزراعية للتحديث بدرجة متوسطة إلي مرتفعة.

٨. **الدرجة الكلية لكفاءة نشر التشريعات الزراعية:** أشارت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لكفاءة نشر التشريعات الزراعية انحصر بين (١٨٠- ٥١٠) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٣٤٩,٧ درجة، وانحراف معياري بلغ ٣٤,٩٩ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٣٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٥,٥٦%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٩,٤٤%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن ثلثي عدد المبحوثين ٧٠,٥٦% كانت درجة كفاءتهم في نشر التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية منخفضة إلي متوسطة.

جدول رقم (٣) توزيع المهندسين المبحوثين وفقاً لمكونات وأبعاد عملية نشر التشريعات الزراعية

المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- درجة السماع: درجة					٥ – كفاية الامكانيات اللازمة: درجة				
أقل من ٢٩	١٨	١٠	٣٦,٣	٥,١٣	أقل من ٦١	٩٩	٥٥,٠٠	٦٦,٨	١٧,٨٧
من ٢٦ – ٣٧	٥٤	٣٠			من ٦١ – ٦٩	٤٥	٢٥,٠٠		
٣٧ فأكثر	١٠٨	٦٠			٦٩ فأكثر	٣٦	٢٠,٠٠		
٢- سنة السماع: سنة					٦- درجة الاحتياج للتحديث: درجة				
أقل من ١٠	٢٨	١٥,٥٦	١٦,٣	٦,٩٠	أقل من ٤٠	١٨	١٠,٠٠	٥٣,٩	١١,٩٧
من ١٠ – ١٧	٦٤	٣٦,٥٦			من ٤٠ – ٥٥	٧٢	٤٠,٠٠		
١٧ فأكثر	٨٨	٤٨,٨٨			٥٥ فاكثر	٩٠	٥٠,٠٠		
٣- مصدر السماع:					٧- درجة مناسبة التشريع: درجة				
جريدة رسمية	٥٨	٣٢,٢٢	--	١٢,٤٦	أقل من ٣٧	٢٧	١٥,٠٠	٤٥,٣	٩,٠٤
منشور حكومي	٨٦	٤٧,٧٨			من ٣٧ – ٥٢	١٣٥	٧٥,٠٠		
تلفزيون واعلام	٣٦	٢٠,٠٠			٥٢ فاكثر	١٨	١٠,٠٠		
٤- درجة الخبرة الوظيفية: درجة					٨- الدرجة الكلية للكفاءة: درجة				
أقل من ٣٧	٢٧	١٥,٠٠	٤٥,٣	٩,٠٤	أقل من ٢٩٠	٦٣	٣٥,٠٠	٣٤٩,٧	٣٤,٩٩
من ٣٧ – ٥٢	١١٧	٦٥,٠٠			٢٩٠ – ٤٠٠	٦٤	٣٥,٥٦		
٥٢ فأكثر	٣٦	٢٠,٠٠			٤٠٠ فأكثر	٥٣	٢٩,٤٤		

المصدر: حسبت وجمعت من بيانات استمارة الاستبيان.

ثالثا: العلاقة بين الدرجة الكلية لكفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين وبعض المتغيرات المستقلة المدروسة:

لدراسة العلاقة بين درجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين والمتغيرات المستقلة الاثني عشر المدروسة وضع الفرض الاحصائي التالي "لا توجد علاقة ارتباطية بين

كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: السن، درجة الريفية، درجة التعليم، درجة الخبرة الوظيفية، درجة التدريب في مجال حماية الأراضي، درجة الخبرة الإرشادية، درجة تعاون الجهات المعنية، درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية، درجة الرضا الوظيفي، درجة الطموح، درجة قيم العمل".

ولاختبار العلاقة بين كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين وبين كل من المتغيرات المستقلة السابقة، وكذا لتحديد المتغيرات ذات العلاقة المعنوية بدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية والتي يمكن ادخالها في نموذج التحليل الارتباطي والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد استخدم معامل الارتباط البسيط لبيرسون فتبين من النتائج الواردة بجدول رقم (٤) أن درجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين كانت ذات علاقة ايجابية ومعنوية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بثلاث متغيرات مستقلة فقط وهي كل من: درجة تعاون الجهات المعنية، ودرجة الرضا الوظيفي، ودرجة قيم العمل.

وكانت ذات علاقة ايجابية ومعنوية عند مستوي معنوية ٠,٠٥ بسبع متغيرات مستقلة وهي: السن، ودرجة التعليم، ودرجة الخبرة الوظيفية، ودرجة التدريب في مجال حماية الأراضي، ودرجة الخبرة الإرشادية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، ودرجة الطموح، في حين تبين عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية باثنين فقط من المتغيرات المستقلة وهما: درجة الريفية، ودرجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية.

ومن النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الاحصائي جزئيا وقبول الفرض النظري البديل والقائل "توجد علاقة ارتباطية بين درجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: درجة تعاون الجهات المعنية، ودرجة الرضا الوظيفي، ودرجة قيم العمل، السن، ودرجة التعليم، ودرجة الخبرة الوظيفية، ودرجة التدريب في مجال حماية الأراضي، ودرجة الخبرة الإرشادية، ودرجة التعرض لمصادر المعلومات، ودرجة الطموح"، في حين يمكن قبول الفرض الاحصائي جزئيا والقائل "لا توجد علاقة ارتباطية بين درجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: درجة الريفية، ودرجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية".

جدول رقم (٤) قيم معاملات الارتباط البسيط لبيرسون بين درجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين والمتغيرات المستقلة المدروسة

م	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	المعنوية
١	السن	٠,٣٦٣ *	معنوى
٢	درجة الريفية	٠,١١٠	غير معنوى
٣	درجة التعليم	٠,١٧٢ *	معنوى
٤	درجة الخبرة الوظيفية	٠,١٦٠ *	معنوى

٥	درجة التدريب في مجال حماية الأراضي	٠,٣٣٦ *	معنوى
٦	درجة الخبرة الإرشادية	٠,٣٣٩ *	معنوى
٧	درجة تعاون الجهات المعنية	٠,٦٣٣ **	معنوى
٨	درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية	٠,٢٢٠	غير معنوى
٩	درجة التعرض لمصادر المعلومات	٠,٢٦٢ *	معنوى
١٠	درجة الرضا الوظيفي	٠,٧٤٣ **	معنوى
١١	درجة الطموح	٠,٢٧٠ *	معنوى
١٢	درجة قيم العمل	٠,٦٤٠ **	معنوى

** معنوي عند مستوي (٠.٠١) * معنوي عند مستوي (٠.٠٥)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة البحث.

رابعا: تحديد نسب اسهام المتغيرات المستقلة ذات العلاقة المعنوية بدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية في تفسير التباين الكلي المفسر لها:

ولتقدير نسبة مساهمة كل من المتغيرات ذات العلاقة المعنوية بدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية في تفسير التباين الكلي استخدم نموذج التحليل الارتباطي والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد، ومن نتائج التحليل الموضحة بالجدول رقم (٥) وجد أن هناك ثماني متغيرات كانت ذات نسبة مساهمة معنوية عند مستوي ٠,٠١ في التباين الكلي المفسر لدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين، وكان أول هذه المتغيرات هو درجة قيم العمل وهو يفسر حوالي ٥٠,٨% من النسبة المئوية الكلية للتباين المفسر لدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين، وكان ثاني هذه المتغيرات هو متغير الرضا الوظيفي حيث كانت نسبة مساهمته ٦,٨% من النسبة المئوية الكلية للتباين المفسر، وهكذا جاءت باقي المتغيرات الثماني بنسب متناقصة ومتفاوتة من حيث مقدار مساهمتها، وكان في الترتيب الثامن والأخير متغير درجة التدريب في مجال حماية الأراضي الزراعية حيث كانت نسبة مساهمته ٤,٩% من النسبة المئوية الكلية للتباين المفسر لدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين، وقد تم استبعاد متغيرين اثنين معنويين من النموذج وهما: السن، ودرجة التعليم.

ومن النتائج السابقة يمكن رفض الفرض الاحصائي جزئيا وقبول الفرض النظري البديل والقائل "تسهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية بدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين في تفسير التباين الكلي المفسر لها" ، وهذه المتغيرات التي تساهم في تفسير ذلك التباين هي: درجة قيم العمل، درجة الرضا الوظيفي، درجة تعاون الجهات المعنية، درجة الطموح، درجة الخبرة الوظيفية، درجة الخبرة الإرشادية، درجة التعرض لمصادر المعلومات، درجة التدريب في مجال حماية الأراضي، في حين يمكن قبول الفرض الاحصائي جزئيا والقائل "لا تسهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية بدرجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين في تفسير التباين الكلي"، وهذه المتغيرات التي لا تساهم في تفسير ذلك التباين هي: السن، ودرجة التعليم.

وتشير النتائج إلي أنه كلما زاد الاهتمام بخلق بيئة عمل تساعد علي تواجد واحترام قيم العمل بين العاملين، وتعمل علي توافر درجة عالية من الرضا الوظيفي سواء كان ذلك من ناحية استخدام الدعم المعنوي أو المادي، وزادت درجة تعاون الجهات التي تساعد المهنسين الزراعين في هذا المجال ومنع التعدي عليها وإزالة التعديات التي حدثت وتحدث بالفعل، وزادت درجة الاهتمام بالمجال التدريبي العام والمتخصص في مجال حماية الأراضي الزراعية.

جدول رقم (٥) التحليل الارتباطي والانحداري المتعدد المتدرج الصاعد لعلاقة درجة كفاءة نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظر المهندسين الزراعيين بالمتغيرات المستقلة ذات العلاقة المعنوية بها

خطوات التحليل	المتغير الداخل في التحليل	معامل الارتباط المتعدد	النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر للمتغير التابع	النسبة المئوية للتباين المفسر للمتغير التابع	معامل الانحدار
الأولي	درجة قيم العمل	٠.٧١٣	% ٥٠.٨	% ٥٠.٨	٢٢١.٢٢ **
الثانية	درجة الرضا الوظيفي	٠.٧٥٩	% ٥٧.٦	%٦.٨	١٤٤.٨٢ **
الثالثة	درجة تعاون الجهات المعنية	٠.٧٨٠	% ٦٠.٨	% ٣.٢	١٠٩.٦٤ **
الرابعة	درجة الطموح	٠.٧٩٩	% ٦٣.٨	% ٣.٠	٩٣.١١ **
الخامسة	درجة الخبرة الوظيفية	٠.٨٠٨	% ٦٥.٤	% ١.٦	٧٩.٢٢ **
السادسة	درجة الخبرة الإرشادية	٠.٨١٧	% ٦٦.٧	% ١.٣	٦٩.٧٠ **
السابعة	درجة التعرض لمصادر المعلومات	٠.٨٣١	% ٦٩.٠	% ٢.٣	٦٦.١٥ **
الثامنة	درجة التدريب في مجال حماية الأراضي	٠.٨٦٠	% ٧٣.٩	% ٤.٩	٧٣.٤٢ **

المصدر : عينة البحث: ** معنوي عند مستوي (٠.٠١) * معنوي عند مستوي (٠.٠٥).

وركزت أهداف تلك الدورات التدريبية علي رفع معدلات طموح هؤلاء المهندسين الزراعيين، ووجهتهم نحو مصادر المعلومات الزراعية المختلفة وكيفية الاستفادة من تلك المصادر في استقاء المعلومات الجديدة التي يحتاجونها في مجال عملهم والمجالات المرتبطة به، كل ذلك قد يساعد ويساهم بقدر كبير في زيادة ورفع كفاءة المهندسين الزراعيين المعنيين بحماية الأراضي في نشر التشريعات الزراعية المختلفة بين غالبية الزراع.

الفوائد التطبيقية للبحث:

في ضوء ما توصل إليه البحث وما أسفر عنه من نتائج فإنه يمكن إيجاز بعض الفوائد التطبيقية التالية:

١. ضرورة اهتمام الجهات العليا بوزارة الزراعة بخلق بيئة عمل تساعد علي احترام قيم العمل بين العاملين.

٢. العمل علي رفع مستوي الرضا الوظيفي لدي العاملين الزراعيين سواء كان ذلك من ناحية استخدام الدعم المعنوي أو المادي.

٣. البعد عن الروتين الحكومي وتقليل الإجراءات المطلوبة من المهندسين الزراعيين في اثبات وتحرير محاضر المخالفات.
٤. بحث سبل التعاون الفعال مع الجهات التي تساعد المهنسين الزراعين في مجال حماية الأراضي الزراعية لمنع التعدي عليهم أثناء إزالة التعديات التي حدثت أو تحدث بالفعل.
٥. توعية الزراع بخطورة التعدي علي الرقعة الزراعية وضرورة اتباع الطرق الشرعية في استخراج تصاريح البناء بشكل رسمي.

المراجع:

١. أبوالسعود، خيري حسن (١٩٨٧): الإرشاد الزراعي: التنظيم، والتخطيط، والتقييم، إدارة المناهج والوسائل، وزارة التربية والتعليم، الجمهورية العربية اليمنية.
٢. أبوالقروش، عبدالرازق أحمد حسن (٢٠٠٣): دور الإرشاد الزراعي في نشر وتبني التقنيات الحديثة لبعض نباتات الزينة في القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠، أعداد متفرقة.
٤. العنزى، فواز مالح عسل (٢٠٠٧): تقويم كفاءة الإدارة المدرسية بالمرحلة الثانوية العامة بدولة الكويت: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة طنطا.
٥. حمدون، منتصر محمد محمود (٢٠١٤): تحليل اقتصادى للتعديات على الأراضي الزراعية فى مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، مجلد (٥)، العدد ١١.
٦. رشاد، سعيد عباس محمد (٢٠١٦): نقل ونشر التكنولوجيا الزراعية، مكتب الهدي للطباعة، مشتهر، طوخ، قليوبية.
٧. زيدان، عماد أنور عبدالمجيد (٢٠٠٥): تبني التكنولوجيا الإروائيه الزراعية المستحدثة بين مزارعي محافظة كفر الشيخ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة الزقازيق، فرع بنها.
٨. سويلم، محمد نسيم علي (٢٠٠٣): التوأمان (الكفاءة & الفعالية)، مصر للخدمات العلمية.
٩. شهيب، محمد علي، وراغب، مصطفي مدحت (١٩٩٢): العلاقات الإنسانية: مدخل سلوكي، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٠. عبداللطيف، وجدى شفيق (٢٠١٤): الأبعاد المجتمعية للامتداد العمرانى على الأراضي الزراعية: دراسة حالة ميدانية فى مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة، مجلة كلية الأداب، جامعة طنطا، مجلد ٢، عدد ٢٧.

١١. عطاالله، محمد عبدالقادر، والسيد، محمود معوض، ومحمد، ولاء علي (٢٠١٨): دور السياسات الزراعية فى الحد من التعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢٨)، العدد (٤) ديسمبر (ب) .

١٢. عويس، محمد (١٩٩٦): البحث العلمي وممارسة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٣. فرج، نللى نصيف (١٩٩٣): نشر واستخدام الآلات الزراعية بين الزراع المصرين، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

١٤. فواز، محمود محمد، عبداللطيف، سرحان أحمد (٢٠١٥): "دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٥ م.

١٥. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، القاهرة، مارس، ٢٠٠٩.

16. Houston , W . R . , and Housam , R . B . (1982): "Competency Based Teacher Education, Progress, Problem and Prospect" SECTENCE RESEARCH ASSOCIATES , INS . , USA .
17. Krejcie, RV, Morgan DW. (1983), Determining sample size for research activities. Educ Psychol Meas.

المراجع الإلكترونية:

شبكة الإنترنت موقع: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية: (https://2u.pw/Fh6m8).

Efficiency of Agricultural Engineers in Disseminating Agricultural Legislation Related to Land Protection Among Farmers in Kafr El-Sheikh Governorate

Salah M. I. A, Saied A. M. R, Mohamed A. M. A
Department of Agricultural Economics - Faculty of Agriculture - Benha University

Abstract

This research aimed mainly at identifying the efficiency of agricultural engineers in disseminating agricultural legislation among the farmers of Kafr El-Sheikh governorate, by identifying the personal, social, psychological and communication variables characteristic of the surveyed engineers, and determining the correlation between the efficiency of disseminating agricultural legislation and the independent variables affecting it, and finally determining the proportions The contribution of those independent variables with significant relationship to the efficiency of the dissemination of agricultural legislation.

The data was collected during the first quarter of 2023 through a questionnaire with a personal interview of a regular random sample of agricultural engineers in the center of Kafr El-Sheikh governorate, which was determined using the Kreisje and Morgan equation. It consisted of 180 agricultural engineers, and after quantitative processing of the data, the tabular presentation, frequencies and percentages were relied upon. Arithmetic mean, standard deviation, Pearson's simple correlation coefficients, and stepwise multiple regression analysis for data presentation and analysis.

The most important results indicated:

- More than two-thirds of the respondents, 70.56%, had a low to medium degree of efficiency in disseminating legislation for the protection of agricultural lands.
- There is a positive correlation relationship that is statistically significant between the scores expressing the efficiency of agricultural engineers in disseminating agricultural legislation and only ten of the independent variables studied.
- The percentage of the contribution of the independent variables combined together in explaining the predictive ability of the dependent variable was 50.8%, and based on the results of the research, some proposals were formulated in the form of applied benefits to be submitted to decision makers.

Keywords: Agricultural legislation, Publishing Efficiency, Agricultural Engineers, Agricultural Land Protection, Kafr El-sheikh Governorate.